

تمهيد النقول شرح مصباح العقول
للشيخ احمد عالم محمد والكشف الشفيعي

استهلال

الحمد لله علا دامت صلا
من آله وصحبه أهل التقى
وبعد ذا فهذه مبادئ
قواعد جمعها عبد الحميد
نظمتها بدعوة من علما
أعده للعلماء الخالق
وربما أجملت في بعض جري
لكنني أضفت فيما أقطف
والنظم ذا أسميته فيما أقول
يامن به لخلقه منتفع

ته على رسوله ومن تلا
ومن قفاهم إلى يوم اللقا
علم أصول فقها يابادئ
سليل باديس المؤلف المجيد
عاملين آمليين أجرما
وخير ما تسعى له الخلاق
تفصيله وقل ذا فيما أرى
بعض الذي لم يذكر المؤلف
مجليا باللفظ مصباح العقول
أدخله في "علم به ينتفع"

رائد هذا الفن

رائد هذا الفن هو الشافعي
والعلماء من بعده قد درجوا
كصاحب البرهان ذي المناقب
ذو الفضل والعلم الغزير النافع
على طريقه فنعم المنهج
وغيره كالآمدي والشاطبي

تعريف أصول الفقه

مبادئ الأصول نبراس العقول
بأنه قواعد استفادة
أحكام الأفعال من الأدلة
قد جاء في تعريفهم علم الأصول

أفعال المكلفين

من بالعبودية لله أقر
أطاعه في باطن وظاهر
في فعل المطلوب والذي منع
أطاعه في كل ما به أمر
وفق نواهي الشرع والأوامر
يتركه والإذن فيه متسع

أحكام الله تعالى:

لعبث لم يخلق الإنسان
أفحسبتم أنما في "المؤمنون"
وكل أفعال المكلفينا
أحكام ربنا أتت في طلبه
فطلب للفعل والترك وما
فذاك الإيجاب وما لم يجزم
والترك إن طلب بالتحتيم

وإنما حياته امتحان
بها الدليل قائم يامسلمون
قد بينت أحكامها تبينا
وإذنه ووضعه فلتنتبه
طلب منا فعله تحكما
به فندب مستحب فاعلم
فسمه بالحظر والتحريم

وما على سبيل ترجيح ندب لتركه إلى الكراهة انتسب
وكل ما أذن فيه فمباح في فعله وتركه فلاجناح
أقسام تكليف ترام خمسة لكلها صفته المثبتة

الحكم الوضعي

الوضع إما سبب أو شرط
للسبب الوجود دوما يلزم
مثل الصلاة وقتها يسبب
كذلك قبل وقتها ليست تصح
والشرط إن عدم يلزم عدم
بذاته وليس يلزم عدم
والثالث المانع إن هو وجد
وليس يلزم الوجود إن عدم

أوماتع وما هناك خلط
وفقده يلزم منه عدم
وجوبها فقبله لا تجب
وبالمثال المبهمات تتضح
وبوجوده الوجود مالم يزل
مثل الوضوء للصلاة قد علم
فيلزم عدم ما من ذلك بد
مثاله الحيض حسبما علم

الفرق بين الحكمين

والحكم في التكليفي بالمخاطب
والوضع حكمه يرى معلقا
مرتبط في إذنه والطلب
به وتارة يرى مفترقا

فماله به ارتباط يحصل بفعله مثل الوضوء قد نقلو
وغيره تحصيله فلن تراه مثل دخول وقتها أعنى الصلاة

الأحكام في الخطابات الإلهية

أمر خطاب الله في التعريف
صلوا كما " ذاك الحديث في الصلاة"
ونهي عن الزنا قرآنا
وقصصنا لوجهه المساجدا
ونهي لباذل عن حلف
ونص ذا قد بان في "لايأتلي"
واجتمع الحكمان ذان "فائدة"
حيث الوجوب للوضوء ظهرا
والوقت للصلاة ممن شرعا
كون الصلاة في المحيض لا تحل

يكون في الوضع وفي التكليفي
بيدي الوجوب للصلاة للإله
بـه الزنا تحريمه قد باتا
"بكل خطوة" به الندب بدا
نهى كراهة أتى فلتعرف
في مسطح نزولها في الأول
بآية الوضوء كما في المائدة
مع أنه مشروط كما تري
مبين لسبب قد وضع
فذلك ماتع لذا فلا تصل

العزيمة والرخصة

وما من الأحوال عم مطلقا
مثل الصلاة فرضت وقد حظر
وفي الذي يشرع تسهيلا على
كالقصر في الصلاة والإفطار

أحوالنا عزيمة فحققا
إلهنا الربا وما فيه ضرر
صاحب عذر رخصة منه علا
في سفر جاز من الأسفار

التصحيح والإبطال

يصحح الحكم إذا توفرت فيه شروط شرعنا وامتثلت
إبطاله بالاختلال يأتي ورده حـ ينئذ يواتي
دليل ذا إني أراه قد ورد " ليس عليه أمرنا" لذا يرد
والاختلال لوجود مانع أو افتقاده لشرط الشارع

مقتضيات الحكم

وكل من بحكمه سبحانه أحـ كامه فلتعتبر تبيانه
وحاكم بغير ذا مـ كفر وظالم وفاسق فاعتبروا
وفي الكتاب كل ذا قد نزلا متابعاً مبيناً مفصلاً
والـ عقول ههنا مقام إذ بالـ عقول تفهم الأحكام

المحكوم فيه

بما يطاق ربنا قد كلفا وبما يطاق ربنا قد كلفا
فالمسلمون دينهم للفرج إن لم يكن عليهم من حرج
دليل ذا بالوحي جا مكررا وحكمه مقرر كما ترى
العاقل البالغ ذا المعتبر إن كان في اختياره يختبر
ومكره تكليفه ليس يكون كذا الصغير والذي به جنون

وما من الأحكام كان قد وضع فيلزم الصبـ ماقد أتلـ
توجه الخـ طاب للأفراد ولم يكن بساقط عن أحد
مثاله الصلاة والصيام وإن عني الخطاب مجموع الذين
فهو كفائي يحل النائب كطلب العلم وإفشاء السلام
حصوله معتبر من أي ما

مـ كلفا وغيره كلا وسع ومـع ذاك لم يكن مكلفا
خـ طاب عين للجميع باد طلبه من الإله الصمد
وغيرـ ذا مما هنا يرام قد خوطبوا فليس ذا أمرا لعين
فيه محل غيره ياطالب مما يكون هاهنا في ذا المقام
شخص بتركه الجميع أثما

أدلة الأحكام

أدلة الأحكام في الكتاب وسنة تأتي بلا ترتيب
وللذي جد على الأخلاق إجماعهم مع القياس كاف

الكتاب

أما الكتاب فهو ما تنزلا على النبي، تواترا قد نقلا
بحفظه إلها تكفلا ونصه باق كما قد أنزلا

نزول القرآن

كان له من أول نزول جملة ذلك المنقول
ببيت عزة فذا قد حصلا وبعدها ذا مدرجا قد أنزلا
ومن ورا تدرجه لحكم يدركها بعقله من يفهم
ومعجز في لفظه وما حوي من المعاني الرائقات محتوي
من نصه سنى الهدي ينبثق وللقلوب جذوة تأتلق

السنة :

وسنة من الرسول ما صدر من قوله وفعله وما أقر

وحجة في الدين بالإجماع

وكم لحفظها من الدواعي

قد بسطت ماكان ثم موجزا

إذ بينت هذا الكتاب المعجزا

صاحبها بغير حق مانطق

جوامع الكلم منه في نسق

ولم يكن لمؤمن من اختيار

إذا القضا بها أتى وفق المسار

الإجماع

مجتهدوا عصر إذا ما اتفقوا من أمة الرسول ثم وفقوا
من بعد ما إلي الرفيق انتقلا صلى عليه ربنا تفضلا
وأصدروا أحكامهم في النادي فذلك الإجماع فيه باد
دليله ومن "يشاقق الرسول" إلى "ويتبع" فنل هدي النقول

إمكان وقوع الإجماع

وما مضى في العملي مألوف والنظري إمكانه معروف
لكن ما إدراكه تعذرا لما من التناهي ظل ظاهرا

القياس

وحيثما الفرع بأصل يلحق لجامع هو القياس حققوا
مثل النبيذ بالخمور ألحقا لعة الإسكار فهو يتقي

ومابها من صفة يعطل
منهلها عذب فرات يورد
عرفها ثم بها قد استدل
شروطها كثيرة تفصل
يشرب من معينه المجتهد
وبالمسالك تبين العلل

الأدلة من حيث التفصيل

أدلة الأحكام بالتفصيل
فما من الآيات بالأحكام جا
سبيله التفصيل في الأحكام
ف"أتوا" في الزكاة والصوم "كتب"
مجملة تأتي وبالتفصيل
وما من الحديث جا مخرجا
كالأمر بالزكاة والصيام
ومثل ذا مفصل فيما يجب

الأدلة من حيث الإجمال

وفي قواعد الأصول منهج
أدلة كثيرة كما تقول
إذ هو شامل لكل ما أمر
قاعدة في ظلها تدرج
"الأمر للوجوب" ذا فيه شمول
به من الأوامر التي تمر

قاعدة فيما يحمل اللفظ عليه

ويحمل اللفظ على الحقيقة
تصرفه، ومتكلم على
إلا إذا قرينة مسوقة
عرفه كلامه قد حملا

دون اعتبار للسان هاهنا
على معاني شرعنا فلتحمل
وعرف غيره رآه الفطنا
لفظ الحديث والكتاب المنزل

قاعدة في الأمر

إن وردت صيغة أمر طالبه
إلا إذا قرينة في ذا السبيل
بالفور والتكرار لا نصفه
وعندما يأمرنا فقد نهى
ويقتضي تحصيل ما لا يكمل
إلا به المطلوب حين يحصل
مقتضىياتها تكون واجبة
تصرفها قد وردت أو الدليل
من غير ما قرينة تصرفه
أي شرعنا عن ضد ذا فانتبهها

قاعدة في النهي :

والنهي إن جاء بدا التحريم
ويقتضي الفور ودوم الترك
فعل ضد ذا فلا للشك
إلا إذا قرينة تقوم

قاعدة في الأخذ بالمأمور به

وكل أمر مستطاع يطلب
فأيقنن حتما بذا وسلم
وكل ماعنه نهى يجتنب
وراجعه في صحيح مسلم

قواعد في المنطوق والمفهوم

واللفظ حينما لمعني يوضع ومنه يستفاد منطوق فعوا

كعالم وصفا لمن قد علما وضده من لفظه إن فهما

فهو دليل للخطاب خالفا لفهمه فلا تكن مخالفا

أما إذا ما الضد غاب فيكون مفهومة إن عنه أنتم تسألون

في عالم الأصول بالموافقة نسبه بسمه موافقة

فإن تماثلا فما هنالك لحن الخطاب سمه بذلكا

كأكله لمال ذا اليتيم يماثل الإتلاف في الصميم

أنواع دليل الخطاب

وما أتى يدل للخطاب تعددت أنواعه في الباب

فصحة مفهومها في البيئات فيما ذري من فتريات المؤمنات

والشرط في أولات حمل متضح وغاية ففي "إلى الليل" تصح

وعدد مفهومه نلت المنا كعدد الجلد لصاحب الزنا

وإنما الولاء في الحديث ذا مفهوم حصر واضح فالتأخذا

وزمن الصيام في "أياما" مفهوم فترة عنت صياما

وبيت حـجنا فذا مفهوم

عنا المـكان فهمه مروم

موانع اعتبار المخالفة

ووارد بـصدد لغالب

كما بدا من غالب الربائب

فلا احتجاج كائن هنا ولا

مصور لواقـع فمثلا

لا "تأكلوا" لذا الربا مضاعفا

إذ كله محرم بـلا خفا

ولا بما بدا لشأن كانا

ك"لا تـشـيروا" اقروا القرآنا

ولا لتفخيم وتوكيد ورد

فلـتـقبل الحق هـداه لا يـرد

ولا بما بغيره قد عورضا

كالخوف في قصر الصلاة فانهضا

لآمن مسافر قد تقصر

نصوص ذا كثـيرة تعتبر

قاعدة في النص

دلالة اللفظ على مـحدد دون احتمال غيره كالعدد

فسمه النص كما في "عشرة" كاملة" فـحـققن خبره

قاعدة في الظاهر

وإن على مدلوله لفظ يدل مع أنه لغيره قد احتمل

وكان مرجوحا فذاك الظاهر كاسم لجنس والمثال ظاهر

قاعدة في المؤول

اللفظ إن دل على مرجوح
لسبب يكون في وضوح
قسمه ولا تحدد مؤولا
واستوعب القرائن الموائلا

قاعدة في المبين

واللفظ إن بنفسه قد بينا
مدلوله يعرف المبينا
ظاهره ونصه المنقول
فهو على مدلوله محمول

قاعدة في المجمل

ومجمل دل على معني ولم
والكف عنه لازم حتى يبين
يبين لنا إذ المراد ما علم
كنه الذي نريده على اليقين

أسباب الإجمال

والاشتراك سبب الإجمالا
كالقرء للحيض وللطهر معا
والوصف إن تجده ثم لا تحا
كعقدة النكاح للزوج وللـ
والنقل للشرع خذ المـثالا
ومثل ما من الصلاة شرعا
لواحد مع غيره قد صلحا
ولي ذا كلامهم عليه دل

قاعدة في المبين

مبين هو الذي منه المراد
بغيره متضح بلا انفراد .

قاعدة في العام

وما من الألفاظ جا مستغرقا
على عمومه يظل خالصا
مواتيـا له يعم مطلقا
ما لم يكن هنا لكم مخصصا

صيغ العموم

والعموم صـيغ تفيد
وما بال معرف فلتعلموا
والنكرات مثلها مقاصدا
وكالذي أضيف للمعارف
من العموم ما به الخصوص
" قد جمعوا لكم " من القرآن
كالشرط والموصول يا مجيد
وما به عن غامض يستفهم
مسوقة من بعد نفى وردا
وكم لذا من فاهم وعارف
يراد قد تفيد النصوص
ضميرها للبعض دون الثاني

قاعدة في التخصيص

إخراجنا بعضا من الأفراد
إذ كل ما من العموم خرجا
فذلك التخصيص فيه باد
فلم يكن في حكمه مندرجا

أقسام المخصّص

مخصّص بالكسر منه متصل وهو الذي بنفسه لا يستقل
مخصّص بنفسه قد استقل لأنه عن غيره قد انفصل
فأول مثاله في الشرط جا وما بالاستثنا يكون واردا
والثاني للكتاب بالكتاب تربص لطال على قرو
وسنة بسنة " فيما سقت " لا يقبل الله " الحديث نصّه
يوصيكم " خصصه بلا امترا واللفظ بالقياس قد يخصص
وروده بدا بلا ارتياب تخصيصه بذات حمل ذكروا
لا ليس فيما دون النصاب " خصصت شأن الظهور بالثري خصصه "
لا يرث " المسلم من قد كفر فكن محققا لما قد محصوا

المطلق والمقيد

وكل ما دل على أفراد وكان شائعا فذاك يطلق
ومطلق بحاله نوطده أو فرد أو فردين في المعتاد
عليه في هذ الفنون " المطلق " مالم يرد مقيد يقيده

حمل المطلق على المقيد

مقيد ومطلق ما اتفقا في الحكم حمل ذا يكون مطلقا
حتى ولو في سبب ما اتفقا أحري إذا في سبب كان اللقا
مثال الاول بآية الظهار مع التي في خطأ على مدار
والثاني مثله ففي " وذكرا " في سورة الأعلى على ما اشتهرا
فمطلق الذكر هنا مقيد بما لإحرام الصلاة يرد
مع اختلاف الحكم لا قيد يرد إطلاقه يبقى لـه فلا تحد

الناسخ والمنسوخ

رفع لحكم بدليل موجب مؤخر نسخ كما في الكتب
كل دليل حكمه محكم ولم يدع لغيره فمحكم
منسوخه هو الذي قد رفعا حكم لـه بغيره ومنع
والغير، ذا فسمه بالناسخ وكم له من حافظ وناس
يحكم بالنسخ لدي التعارض مع علمنا مؤخرا في الناهض
ولم يكن لجمعنا وسيلة فراع ذا واستوعب دليله
يدخل في الأحكام للمقاصد ولم يكن في قصص بوارد
وروده لحكمة المصالح فياله من اعتبار صالح

17 6 2008

وجوه النسخ وأقسامه

في الباب ذا تلاوة قد تنسخ
 وضد ذا مقرر معرُوف
 فأول كآية للمحصنين
 وآية الحول مثال الثاني
 والرسم والحكم معا قد ينسخان
 والنسخ منه ما بدا له بدّل
 وعكسه صدقة عند المنّا
 وقد يكون للخفيف المعثري
 في صوم فدية نري ملامحا
 وينسخ الكتاب بالكتاب
 وسنة بذا الكتاب تنسخ
 فالزانيات حبسهن في البيوت
 "كنت نهيتكم" في ذلك الخبر
 تحويل قبلة بها الكتاب
 والنسخ في وصية إذ نزلت

والحكم في مكانه مرسخ
 في شرعنا مثاله مألوف
 تعلقت بالرجم في شأن مبين
 في عدة ومالها من شان
 كالرضعات في الحديث تستبان
 كنسخ قبلة بدا لك المثل
 جاة فذي قد نسخت نلت المنى
 كآية المقاتل المصابر
 تبدي مثالا للثقل واضحا
 وسنة بسنة في الباب
 وعكس ذا مدون منتسخ
 في النور نسخ ذا نراه ذا ثبوت
 لسنة بسنة نسخ ظهر
 نسخ سنة فلا ترتاب
 ب" لا وصية لوارث " ثبت

17 6 2008

الاقتداء به صلى الله عليه وسلم

وكل ما ذكر من قواعد
 خص الكتاب، سنة القول بدا
 من دون فعله وما أقرأ
 فلتفهم فأمره استقرأ
 قاعدة في أفعاله صلى الله عليه وسلم:

وكل ما فعله الرسول
 إسوتنا وعمل مقبول
 إلا إذا كان الخصوص واردا
 لذاته فهو له كما بدا
 وكل ما فعله مداوما
 ففعله مرجح فداوما
 جوانب الخلقة فعله لها
 أحسن هيئة لمن فعلها

قاعدة في تقريره صلى الله عليه وسلم

وكل ما بين يديه فعلا
 أو خارجا مشتهرا قد نقلنا
 أقر ذا على دوام باق
 خصصه بذا الإله الباقي

تنبيه:

دون الكتاب سنة يلتزم
 فيها الثبوت صححوا ما يلزم
 حسنهما مع الصحيح موئل
 عليهما للمؤمن الموعول
 ولا احتجاج بالضعيف يعتبر
 فبادرن إلى الصحيح من خبر

الاجتهاد:

الجهد بذله إذما خرجا
 حكما يري في ديننا مندرجا

فلاجهاد سمه مقرر
علم الكتاب والحديث المسند
ومن يقل بسد بابہ يقل
لكنه دفعه إذ يقصد
وقول ذا بالاجتهاد أو هنا
والاجتهاد منه مطلق كذا

صاحبه في علمه تبحرا
مع اللسان فاهما للمقصد
قولته بلا دليل قد نقل
تطفل من جاهلين اجتهدوا
مذهب من بسنده قد اعتنى
منه مقيد بـدا فلنأخذ

التقليد والاتباع

مجهتد بقوله من أخذ
يكون ذا لبعده عند أصله
فسمه مقلدا والاتباع
على المراد من دليل يفهم

وكان لا يعرف ذاك المأخذا
وعجزه عن فهمه لجهله
أخذ بقوله يري مع اطلاع
وأهل ذا كما بدا تعلموا

تكملة

قد انتهى ما نجل "باديس" جمع
والآن وقته هو الشروع في
من القواعد التي قد تتبع
ما غاب عن قواعد المؤلف

قاعدة في عمل أهل المدينة

وعند مالك مدينة الرسول
مع أن ذا فيه الخلاف وضحا
إجماعهم معتبر من الأصول
فنجل "أخطور" له قد رجحا

قاعدة في الاستصحاب

من قبل ما نور الدليل يُرَقَّبُ
وتقتضي ذاك العقول الذمة
فالعدم الأصلي هنا يستصحب
أصلا لها تُثَبَّتُ البراءة

قاعدة في شرع من تقدم

الفارطون شرعهم وانصرفوا
فهل لنا امتثاله أو يمنع
فيه إذا لم ينسخن مختلف
وديننا لنا هو المشرع
وكل ما من دينهم بشرعنا
ثبوتهم متضح دين لنا

قاعدة في الاستحسان:

وما من الأقوال قد ترجحا
مثل القياس ظاهرا تحوشيا
أخذ به مستحسن قد صلحا
لغيره من الدليل فادريا
أما الذي أدركه تصورا
مستبعد ولم يكن قد صلحا
فالعلم ما معبرون صرحا
ولم يكن لعجزه قد عبرا

17 6 2008

قاعدة في الاستصلاح

يحقق الشرع لنا المصالحا	ولا يكون غير شرع صالحا
وأى ما مصلحة لم يثبت	إلغاؤها والاعتبارها فتى
مصلحة مرسله إن دفعت	مفسدة أوضدها قد جلبت
فدافع ضروري والجالب	للحاجيات إن بدت مطالب
وما أتى مكمل محسنا	هو الذي من الأمور حسنا

قاعدة في قول الصحابي

وكل ما لا الرأي فيه يحضر	قول الصحابي هنا معتبر
وإن بدا في غير ذا وانتشرا	فمثل ذا معتبر بلا امترا
إلا إذا عن الخلاف فانتبه	من دون ترجيح فلا عمل به

التعارض والترجيح

في ظاهر قد يتعارض الدليل	مع دليل غيره في ذا السبيل
وعند ذا ينسخ ما تقدا	أو كان ترجيح لواحد سما
وإن تعذر الذي تقدا	يصار للجمع إذن بينهما
إن لم يكن مما مضي بدا بدل	بأضعف استدل من قد استدل..

إلى هنا قد انتهى هذا الكلام نسأله سبحانه حسن الختام

ثم على الرسول ذي المقام صلاة ربنا مع السلام.

17 6 2008